خلال الفترة ٩٢ - ٢٠٠٤م:

٤٦٩,٥ مليار ريال تكلفة ٢٥٣٢ مشروعاً صناعياً مرخصاً من هيئة الاستثمار

كتب/ علي محمد

بلغ إجمالي المشاريع الصناعية المرخصة من الهيئة العامة للإستثمار وفروعها بالمحافظات منذ مارس ١٩٩٢م وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٤م نحو ٢٥٣٢ مشروعا بتكلفة استثمارية ٤٦٩,٥ مليار ريال وبتكلفة استثمارية ٣٥٢ مليار ريال توفر ٧٤٥١١ فرصة عمل.

وأشارت احصائية رسمية أن الهيئة رخصت لنحو ١٣١١ مشروعا استثماريا بتكلفة استثمارية ٣٧٣,٩ مليار ريال وبموجودات ثابتة ٢٨٨,٥ مليار ريال توفر ٤٧٨٣٢ فرصة عمل.

فيما بلغت المشروعات المرخصة من قبل فروع الهيئة بالمحافظات نحو ١٢٢١ مشروعا صناعيا بتكلفة استثمارية ٩٥,٦ مليار ريال وبموجودات ثابتة ٦٣,٥ مليار ريال توفر ٢٦٦٧٩ فرصة عمل.

وكانت الهيئة قد رخصت لنحو ١٩٤ مشروعا صناعيا خلال عام ٢٠٠٤م بتكلفة استثمارية قدرها ٧٥,٧ مليار ريال مقارنة بنحو ١٧٣ مشروعا في عام ٢٠٠٣م بتكلفة ٧٥,٦ مليار ريال وبزيادة ٢١ مشروعا ونحو ١٥١ مليون ريال في التكلفة الاستثمارية.

وتشمل المشروعات المرخصة الصناعات الغذائية والبلاستيكية والكيميائية والانشائية ومواد البناء والصناعات الحديدية والكهربائية والهندسية والصناعات الجلدية والنسيجية والخشبية والورقية.

وتمنح اليمن المستثمرين المحليين والعرب والأجانب العديد من التسهيلات والضمانات والاعفاءات منها التعامل مع الهيئة كنافذة واحدة وبساطة الإجراءات المطلوبة لإنشاء أو توسعة أو تطوير المشروعات الاستثمارية وكذا سهولة استقدام الخبرات الأجنبية غير المتوفرة محليا.

ويساوي قانون الاستثمار اليمني رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢م بين المستثمر اليمني وغير اليمني في جميع الحقوق والواجبات والسماح للمستثمر الأجنبي امتلاك المشروع الاستثماري والأراضي والعقارات التابعة له بنسبة ١١٪ وامكانية تأمين المستثمر على مشروعه ضد المخاطر غير التجارية في أي من المؤسسات الدولية.

كما يمنح القانون المستثمرين الحرية في إدارة مشاريعهم وفقا لتقديرهم للظروف الاقتصادية وأوضاع العمالة وأعطائهم الحق في تصدير منتجات المشاريع بالذات أو بالوساطة دون قيود وكذا الحرية في تحويل اموالهم بالنقد الأجنبي من وإلى الجمهورية اليمنية وإعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى الخارج سواء كان عينيا أو نقداً عند التصفية أو التصرف بالمشروع.

وبموجب قانون الاستثمار تعطي الموجودات الثابتة المطلوبة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشاريع الاستثمارية في الضرائب والرسوم الجمركية ومستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية والضريبية وكذلك اعفاء مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأخرى بنسبة ٥٠٪ من كافة الرسوم الجمركية للمشاريع القائمة والمرخصة والمسجلة.

كما يغطي القانون المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة سبع سنوات داخل المدن الرئيسية "صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، المكلا" ابتداء من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط ويمكن أن تزيد هذه المدة لحالات استثنائية حددها القانون وبما لا تتجاوز مدة الإعفاء ١٦ سنة.

٢٠ ألف غرفة فندقية إحتياج أبو ظبي حتى ٢٠١٠م

أبو ظبي/

أكد خبير في صناعة السياحة والسفر أن إمارة أبو ظبي أكبر وأغنى إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة بحاجة إلى عدد يتراوح بين حوالي ١٥ و٢٠ ألف غرفة فندقية بمستويات مختلفة لفنادق الأربعة والخمسة نجوم على وجه الخصوص حتى عام ٢٠١٠م.

وشدد غانم سالم السمان المدير التنفيذي لوكالة سالم للسفريات في حوار مطول مع صحيفة "الخليج" الإماراتية الصادرة أمس الجمعة على أن هناك ضرورة للتركيز على إنشاء الفنادق الشاطئية كونها الأكثر جذباً للسياح الأجانب.

وطالب السمان بالتركيز على بناء فنادق ساحلية مشيرا إلى أنه يوجد في أبو ظبي شواطئ ممتدة على أكثر من ٤٠٠ كيلو متر وبمساحة كبيرة تؤهلها لبناء عشرات الفنادق والمنتجعات السياحية.

وأكد على ضرورة إنشاء مطار جديد يستوعب خطط جذب السياح من مختلف أنحاء العالم للسنوات المقبلة مشيرا إلى أن توسعة المطار الحالي لا يمكنها استيعاب النهضة السياحية المتوقعة والنمو الاقتصادي لعدة سنوات قليلة وبالتالي فإن التخطيط المستقبلي يستلزم إنشاء مطار جديد يتسع لاستقبال ملايين المسافرين.

لحج .. خطة خمسية للمشاريع البحثية في المجال الزراعي والحيواني

■.. أعد مركز البحوث الزراعية والحيوانية بمحافظة لحج خطة خمسية تنفيذا للبرنامج الزمني للمشاريع البحثية لمركز بحوث الثروة الحيوانية التابع للهيئة العامة للبحوث الزراعية.

وأوضح الأخ عمر الارضي مدير عام مركز البحوث الزراعية والحيوانية بمحافظة لحج لوكالة اليمنية/سبأ/ ان الخطة تهدف إلى تحديد المشاريع البحثية المستقبلية في المجال الزراعي والحيواني ورفع الانتاجية النوعية للمحاصيل العلفية الحقلية في الاقاليم البيئية الزراعية بالمحافظة.

بالاضافة إلى تنمية المراعي وإعادة جمع وإكثار بذور الانواع والاصناف للأعلاف النجيلية والبقولية ونشرها في مختلف الاقاليم الزراعية اليمنية.

وأشار الى أن الدراسة ستركز على أثر الري بالمياه العادمة المعالجة في ضواحي المدن على نمو وجودة الاعلاف وأثرها على المنتجات الحيوانية.

وقال الارضي : ان المركز سيقوم بالتقييم الاقتصادي والاجتماعي لهذه المشاريع والعمل على التحسين المستمر للوضع الصحي للحيوانات في الاقاليم البيئية والزراعية اليمنية.

وكذا تقييم مشاركة المرأة الريفية ودورها في الانتاج الزراعي العلفي وتربية الحيوان في بعض محافظات الجمهورية وكيفية تطوير هذا الدور.

وأشار مدير عام مركز البحوث الزراعية والحيوانية إلى ان المركز قد أعد مشروعاً لتحسين صحة الحيوانات الزراعية في الاقاليم البيئية بهدف مكافحة الطفيليات الداخلية والخارجية التي قد تصاب بها الحيوانات الزراعية.

ماذا نريد في اليمن ٢٠٠٥م؟

تطوير وتوسيع مرافق البنية التحتية للقطاع السياحي

■ كتب/ مهيوب الكمالي

> □ يعتبر قطاع السياحة في بلادنا من أكثر القطاعات المدرة للدخل القومي بعد القطاع النفطي، حيث تملك اليمن ثروة من التراث الإنساني والحضاري وبيئة سياحية متميزة وتعتبر العاصمة صنعاء ومدن زبيد وشبام ومارب وعدن وغيرها من المحميات والمناطق السياحية متحفا مفتوحا يحتوي على مقومات طبيعية ومعالم اثرية وتاريخية تعود إلى آلاف السنين والتي يمكن استثمارها وزيارتها لتحقيق الأهداف المتوخاة من إعلان عام ٢٠٠٥م عاما للسياحة.

ولذلك تبذل الحكومة جهودا حثيثة للترويج لمواقع الجذب السياحي وتطوير وتوسيع مرافق البنية التحتية للقطاع السياحي من خلال استغلال هذا التنوع وتطوير صناعة السياحة التي تشهد نموا متسارعا مع تطور الإعلام وظهور شبكة الإنترنت، حيث تشير الدراسات إلى انه ومع دخول دول كثيرة في الفترة الأخيرة إلى سوق السفر والسياحة إلا أن السوق اليمني مازال واعدا باستقطاب عدد كبير من الأفواج السياحية القادمة من خارج الحدود لقضاء وقت الفراغ، أو العلاج في الحمامات الطبيعية وزيارة المحميات الطبيعية ذات التنوع الحيوي أو مشاهدة المواقع والمعالم الأثرية والمزارات الدينية إلى المومياوات والسلاحف والدلافين وغير ذلك من المقومات السياحية المتنوعة.

ومن هنا يكتسب عام السياحة في بلادنا ٢٠٠٥م دلالات اقتصادية حيث من المتوقع استقبال أفواج كثيرة من السياح الأجانب لزيارة المنتج السياحي اليمني مما يتطلب العمل على قدم وساق نحو تعزيز جهود صناعة السياحة لاجتذاب مجموعات مختلفة من السياح وتنشيط السياحة الداخلية.

صناعة جديدة

يقول الخبراء إن السياحة في اليمن ماتزال بحاجة إلى جهود اضافية لتصبح صناعة جديدة زاخرة بحيوية وقوة كامنة ونقطة جديدة للنمو الاقتصادي، فمع التزايد المتواصل لقدرة الاقتصاد السياحي الإجمالية والنمو الفائق السرعة للسياحة المحلية والدولية ستتحول اليمن من أهم المقاصد السياحية في المنطقة.. ويضيف الخبراء: لم تعد صناعة السياحة كما كانت منذ سنوات فقد تشعبت فروعها وتداخلت واصبحت تدخل في معظم مجالات الحياة اليومية.

ويؤكد المختصون على أن إعلان هذا العام للسياحة في بلادنا سوف يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها وخفض البطالة عبر إيجاد فرص عمل حقيقية ووافرة للمواطنين وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين من خلال تحفيز قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من تزايد الهجرة نحو المدن الكبرى وتعزيز قطاعات الخدمات المساندة وتطوير المناطق النائية والأقل نموا بتحفيز استثمارات القطاع الخاص واستقطاب المدخرات المحلية للاستثمارات السياحية، وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة علاوة على تحفيز العناية بالتراث الوطني وإبراز الثقافات المحلية المتنوعة وتعزيز الانتماء الوطني خاصة لدى الشباب والناشئة من خلال برامج الرحلات السياحية والتنقل بين المناطق.

آليات النهوض

غير أن المختصين يرون أن هناك آليات يحتاجها القطاع السياحي للنهوض بمستوياته الخدمية ومن ذلك العمل على تقويم اداء الفنادق في مجال الاقتصاد الاجتماعي مقارنة بالعديد من المؤشرات التي تمثل قاعدة لتطوير الأداء وتتطلب عملية التقويم الاستعانة بالبحوث والإحصائيات المتقدمة لتسويق المواقع السياحية وتطوير استراتيجيات فعالة تشمل تنفيذ العديد من المشاريع للقطاعين العام والخاص وعلى دراسات الجدوى وخطط تسويق شاملة واستراتيجيات العلاقات العامة ونطاق واسع من المواقع السياحية إضافة إلى وضع برامج دعائية لتعزيز سياحة الحكايات والفولكلور الشعبي كوسيلة لإثراء التراث الثقافي وإشراك المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ هذه المشاريع وهذا بدوره يعمل على إيجاد روابط بين الثقافة والجذب السياحي مما يساهم في تجديد الانشطة الاجتماعية والاقتصادية لهذه المجتمعات من خلال السياحة وهنا ينبغي العمل على تحقيق الأهداف التالية:

● تدريب العناصر المختصة على كيفية إعداد وتسويق البرامج السياحية وترويج الخدمات للسوق المحلية والسوق العالمية.

● تعريف الجهات المعنية على أهم منظمات ومؤتمرات السياحة الدولية والإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة الأنشطة السياحية من حجز وإصدار تذاكر ونقل سياحي وشحن جوي وتنفيذ خدمات سياحية مختلفة.

● تدريب الكادر المختص على الحجز وإصدار تذاكر السفر وإجراءات الشحن الجوي بأحدث التقنيات ومن ذلك إجراء الحجز وممارسة مهام التسويق السياحي على الانترنت و ممارسة فنون البيع لزيادة المبيعات.

● دراسة نظم ولوائح السفر والسياحة التي تحكم العلاقة بين العملاء وشركات الطيران ومكاتب السياحة تحت مظلة القوانين التي تحكم العمل السياحي من أجل تنظيم صناعة السياحة والطيران وزيادة عائدات هذا القطاع.

إرشادات للقادمين

كما يجب العمل وحسب المعايير الدولية لصناعة السياحة على توفير إرشادات للقادمين الأجانب بالاستعانة بالاختصاصيين المحليين للإسهام في صناعة السياحة وعن طريق التشاور مع أفراد مختارين من المواقع السياحية لكي تكون نوعية الإرشادات موضوعية وثقافية وقابلة للتطبيق.

وينبغي أن تولي وزارة الثقافة والسياحة أهمية خاصة بالوعي السياحي عند المواطنين اليمنيين لما له من أهمية في صناعة السياحة، وقدرة على تهيئة المناخ لإيجاد مجتمع حاضن للسياحة وواع بقيمتها، وذلك بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن من السياحة، وتأهيل المجتمع للعمل على جذب السائح وإطالة مدة إقامته في اليمن، وترك أثر طيب يدفعه إلى العودة مرة أخرى ودعوة الآخرين للزيارة.

ويخلص خبراء القطاع السياحي في بلادنا إلى التأكيد على أن هناك أهمية لتحديد السوق السياحي الخارجي الذي يمكن أن يكون من أهم الأسواق المصدرة للسياحة إلى اليمن من حيث تفاعل هذا السوق والحركة السياحية النشطة فيه مع مميزات المنتج السياحي اليمني، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون السياحي بين اليمن وبلدان تلك الأسواق.